مقدمة:

يتناول معيار الإبلاغ المالي رقم (9) الأدوات المالية المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حيث صدرت المرحلة الأولى من هذا المعيار، ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول اعتبارا من 1/1/2015 مع السماح بالتطبيق المبكر.

لقد تذمر الكثيرون من مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم والأطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية من صعوبة فهم وتطبيق وتفسير معيار المحاسبة الدولي رقم (39) المسمى بالأدوات المالية، وقد تم مطالبة مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار إبلاغ مالي جديد حول الأدوات المالية يتمتع بالسهولة والبساطة.

ومنذ عام 2005 فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) وهما المجلسان المعنيان بتطوير المعايير المحاسبية بوضع أهداف طويلة الأمد لتحسين وتسهيل التقرير عن الأدوات المالية وتسهيل المحاسبة عليها.

1. **هدف ونطاق المعيار:**

يهدف هذا المعيار لوضع الأسس والمبادئ المتعلقة بالإبلاغ المالي عن الاصول المالية والتي من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم مبالغ وتوقيت والشكوك حول التدفقات النقدية المستقبلية للمنشاة. يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الأصول ضمن نطاق معيار 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".

2. **متطلبات المعيار:**

الاعتراف المبدئي بالأصول المالية

يتم الاعتراف بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في عقود أداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية، ويتم إثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية باستخدام تاريخ التعامل Trade Date أو تاريخ التسوية Settlement Date كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر.

3. **التصنيف:**

يقسم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) كافة الأصول المالية إلى فئتين هما:

أ– الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

ب– الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة.

ويمكن تصنيف الاصول المالية ضمن هذه الفئة ب إلى:

ب / 1 اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ب / 2 أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ويتم التصنيف ضمن هاتان الفئتان (أ) أو (ب) عند الاقتناء وعندما تصبح المنشأة طرف بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على ما يلي:

4. نموذج أعمال الشركة: وتوجد الحالات التالية:

1) تحتفظ الشركة بالأصل المالي بهدف المتاجرة (إعادة بيعها بشكل قد يكون يومي):

في هذه الحالة تقيم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (أرباح وخسائر محققة)، ومصاريف شراء الأصل المالي تكون في حساب منفصل لا تضاف ولا تسجل مع قيمة الأصل المالي.

2) تحتفظ الشركة بالأصل المالي بهدف الاستثمار (الاحتفاظ به لفترة ثم إعادة بيعها قبل تاريخ الاستحقاق): في هذه الحالة تقيم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل (أرباح وخسائر غير محققة)، ومصاريف شراء الأصل المالي تضاف لتكلفة الأصل المالي وتسجل مع قيمة الأصل.

3) تحتفظ الشركة بالأصل المالي حتى تاريخ الاستحقاق (للحصول على تدفقات نقدية بشكل دوري من أقساط الأصل والفوائد) مثلا حالة السندات: في هذه الحالة تقيم الأصول المالية بالتكلفة المطفأة.

لذلك قد تحتفظ المنشأة بمحفظة استثمارات تقوم بإدارتها من أجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة استثمارات أخرى تقوم بإدارتها لأغراض المتاجرة لتحقيق تغيرات في القيمة العادلة.

يمكن تصنيف الأصل المالي ضمن فئة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة عندما يستوفي الشرطان التاليان:

1) تحتفظ به الشركة لجمع التدفقات النقدية فقط حتى تاريخ الاستحقاق.

2) تكون التدفقات النقدية في شكل أقساط الأصل أو فوائد بشكل دوري في تواريخ محددة.

5. معالجة عمولات ومصاريف الشراء عند القياس الأولي للأصول المالية:

يجب قياس كافة الأصول المالية عند الاقتناء الأولي (الشراء) بالقيمة العادلة، والتي تمثل التكلفة بتاريخ الشراء مضافاً إليها تكاليف العملية (عمولات ومصاريف الشراء) باستثناء مصاريف وعمولات الشراء للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي تعالج مصاريف الشراء كمصروف فترة في الأرباح والخسائر.

6. إعادة التصنيف:

بالنسبة للاستثمارات المالية في أدوات الدين فإنه يجب التحويل من فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (FVTPL) إلى الأصول المالية بالتكلفة المطفأة والعكس، إذا تغيرت أهداف حيازة المنشأة لتلك الأصول أي عندما تغير المنشاة نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية.

ويشير المعيار إلى أن تغيرات هدف نموذج الأعمال يتوقع أن تكون نادرة جدا، يجب تحديد هذه التغيرات من قبل الإدارة العليا نتيجة التغيرات الداخلية أو الخارجية، ويجب أن تكون هامة لعمليات المنشأة وواضحة للأطراف الخارجية.

7. منهجية التدني: نموذج خسائر التدني المتوقعة.

- يجب على المنشأة الاعتراف بخسارة تدني والاعتراف بمخصص للتدني الخسائر الائتمان.
- الاصول المالية المقاسة بالكلفة المطفأة.
- الاصول المالية المقاسة بشكل الزامي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الاخر المحتفظ بها للاستثمار وأصول أخرى...
- تعهدات الاقراض الممنوحة من المؤسسات المالية والبنوك للعملاء.

كما يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتسجيلها بحساب (مخصص) خسائر تدني بقيمة تعادل:

- خسائر الائتمان المتوقعة والمحتمل حدوثها خلال ال 12 شهر القادمة. أو
- خسائر الائتمان المتوقعة لكامل مدة الاصل المالي.
- ويجب احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لكامل مدة الاصل المالي لكافة الادوات المالية اذا كانت مخاطر الائتمان لتلك الاداة المالية تزداد بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى بها.